مركز ايجبشن انتربرايز للسياسات والدراسات الاستراتيجية
Egyptian Enterprise Center for Policies and Strategic Studies

التحديات الجيوسياسية في الخليج العربي: المنافسة الصينية الأمريكية في منطقة الخليج العربي و انعكاساتها

اعداد :

زهوة عبدالخالق خميس

باحثة في العلاقات الدولية

جميع الآراء الواردة في هذه الدراسة تعبر عن الباحث ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز ايجبيشن انتربرايز للسياسات والدراسات

نبذة تعريفية بمركز ايجيبشن إنتربرايز :

هو مؤسسة بحثية مستقلة تُعّد الأبحاث والدراسات السياسية والاقتصادية والمجتمعية, وتساهم في صناعة الوعي وتعزيزه من خلال تكنولوجيا الاتصال، وإثراء التفكير المبني على منهج علمي سليم، بعيداً عن أية خلفيات أيديولوجية أو اتجاهات سياسية أو انتماءات حزبية, وراغبة في تقديم نوع جديد من الخدمات المعلوماتية التي تساعد متخذي القرار بهدف تقديم تحليل وافي و مفصل وذلك من خلال دراسة الوضع السياسي والاقتصادي على الصعيدين المحلي والدولي فيما تسمية بالصورة المتكاملة وذلك عبر كيان بحثي متكامل ومستقل ووطني.

المقدمة:-

تحظي منطقه الخليج العربي بإهتمام بالغ من قبل كلا من الولايات المتحدة الأمريكية, والصين ويشهد الوقت الراهن تصاعد التنافس بينهم نظرا للأهمية والمكانة الاستراتيجية للخليج ولكن بدأت تتوسع الصين بشكل أكبر في المنطقه وأثبتت أنها فاعل مؤثر في العلاقات الدولية وهذا بالفعل سوف يؤثر علي الوجود الأميركي في الخليج, ولتوضيح الفكرة أكثر نجد أنه عندما إتجهت الولايات المتحدة الأمريكية شرقاً في تطوير علاقاتها الإستراتيجية, اتجهت الصين نحو الغرب بإتجاه دول الشرق الأوسط والدول التي بجانبها وذلك من خلال تطوير علاقاتها الإقتصادية مع دول الخليج وأيضا إيران والكيان الإسرائيلي لكي تحقق نجاح إقتصادي كبير وتوفر مصادر الطاقة, وتسعي الصين جاهده لتحقيق الرؤيه التي تبناها الحزب الشيوعي بتطوير الصين لتصبح دولة متقدمه متوسطه المستوي وذلك بحلول عام ٢٠٣٥ وإلي قوة عظمي علي مستوي الولايات المتحدة الأمريكيه عام ٢٠٥٠ لهذا تقوم واشنطن بإتباع سياسه التنافس الإستراتيجي مع الصيني،

وتستغل الصين الفرص الموجودة أمامها دائما لتعزيز تواجدها في منطقة الخليج العربي والدليل علي ذلك أنها تستفيد بشكل أساسي من الحماية الأمريكيه في الخليج لأن ذلك يوفر لها بيئة ملائمة لمشروعاتها ونجاح إستثماراتها بوجود أسواقا مستقرة ومع ذلك تطمح الصين لتوسيع نطاق تعاونها مع بعض القوي الإقليمية المؤثرة لتعزيز مكانتها الإقتصادية, والإستراتيجية علي الساحه الدولية والحد من الهيمنه الأمريكية وخاصه بعد توجهات الرئيس الأمريكي جو بايدن لبناء تحالفات في منطقه جنوب شرق آسيا لمواجهة الخطر الصيني،

ومن الضروري أن نوضح سبب نجاح الصين في تطوير علاقاتها مع دول الخليج , والدول العربية هو أن سياستها ترفع من المستوي الإجتماعي والإفتصادي في دول المنطقة وتقوم بدور إيجابي في دعم التهدئة والسلام وتهدف الي الإستقرار السياسي وذلك لكي تخدم مصالحها الإقتصادية, كما انها لا تسعي للتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد . ([1])

وعندما ننظر الي الأساس الفكري لجمهورية الصين الشعبية نجد أنه يستند إلي مفهوم المصير المشترك الذي يعد بمثابه دعوة مقدمه من الصين لوعي العالم بوجود رابطه للمصير المشترك تربط البشريه ككل وذلك بحكم العيش علي أرض واحدة, ويرتكز المفهوم علي إرساء نمط أمني يتسم بالعدالة والمشاركة في البناء والتقاسم وتعزيز التبادل بين الحضارات والتوافق والتسامح وهذا ما تفعله الصين بالفعل مع علاقاتها بالدول .([2])

١ البعد السياسي للعلاقات العربية - الصينية وآفاقها المستقبلية , عاهد مسلم المشاقبة , دراسات العلوم الانسانية و الاجتماعيه , المجلد ٤١ ملحق ١ , ٢٠١٤ ص ٣٧٣

٢ مفهوم المصير المشترك والعلاقات العربية الصينية، ص ٢٣٠ , هبة جمال , دكتوراة , مجلة كلية السياسة والاقتصاد , ٢٠٢٢

وتطبق الصين مفهوم المصير المشترك بشكل فعال وخاصة عند حدوث تحولات في العلاقات الأمريكية الخليجيه في الاعوام القليلة الماضيه نتيجه لتغيرات في سياسات الإدارات الأمريكية, وظهورإختلاف حول التعامل مع إيران وسوق النفط العالمية, استفادت الصين بشكل ايجابي من نشوب هذا التوتر بين دول الخليج وواشنطن وعملت بهذا المفهوم وتوسعت في العلاقات بين دول الخليج تحت عنوان الشراكات الاستراتيجية, وتفعل هذه الشراكات علي نحو مطرد بإتفاقيات في المجال الإقتصادي, وخصوصا في اطار مشروع الحزام والطريق, بالإضافة الي المجالات الأمنية والعسكرية كما أن الحكومه الصينية أرسلت سلسله من الرسائل العلنية التي توضح اهتمامها الشديد بتقويه وتعزيز علاقاتها مع دول الخليج العربي حيث نري انه بعد مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني في اكتوبر لعام ٢٢٠٢ والذي تم تجديد ولاية الرئيس الصيني شي جين بينغ الذي قام بزيارة الي المملكة العربية السعودية في ديسمبر ٢٢٠٢ وذلك كمبادرة لفتح باب أوسع علي المنطقه وتم خلال هذه الزيارة ايضا توقيع معاهدات بين الصين ودول عدة في غرب اسيا والمغرب العربي, حيث لم يقتصر الامر فقط علي دول الخليج ونلاحظ هنا ان الصين جعلت من المملكة العربية السعودية مركزا لإجتماع العديد من القادة.

أولا :العلاقات الخليجية الصينيه بين الماضي والحاضر :

لتوضيح الجذور التاريخيه للعلاقه بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي, يمكننا الحديث عن بدايه العلاقه بين الصين وإيران التي بدأت في عام ١٧٩١ في أيام الشاه وهذا أدي الي قلق دول المجلس وبقيت علي حذرها من الصين حتي بعد بدأ العلاقات الدبلوماسية مع الصين وذلك في الثمانينيات ولكن لم تدم هذه المخاوف بشأن العلاقات الصينيه الإيرانية, ورأي المجلس أن الإنخراط والتعاون مع الصين أمر ضروري وبناءا علي ذلك قام نائب رئيس الوزراء الصيني لي لانكينغ بزيارة الي الدول الخليجية عام ٣٩٩١ وذلك بدايه التعاون في مجال الطاقه مع دول مجلس التعاون الخليجي, وحاولت الصين بعد ذلك التوسع في نشاطاتها في أسواق جديدة لتسويق منتجاتها ونمو إقتصادها فقامت بالتعاون مع دوله الامارات في التسعينيات لتصبح الاخيرة أكثر أهميه للمنتجات المصنعه الصينيه التي تتم إعادة تصديرها الي الدول في منطقه الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

وكانت أول زيارة خارجية للملك عبدالله بن عبدالعزيز إلي الصين في عام ٦٠٠٢ وهي اول زيارة يقوم بها ملك سعودي الي الصين منذ اقامة العلاقات الدبلوماسية في عام ٠٩٩١, أيضا توسعت العلاقات بين المجتمعات في دول المجلس والصين علي نحو كبير وذلك من خلال معاهد كونفوشيوس للغات والتبادل الثقافي في دولة الإمارات العربية المتحدة وبرامج تبادل الطلاب مع جامعه قطر ومشاركة التكنولوجيا من هواوي وبرامج تدريب الطلاب مع الجامعات المحلية وفي عام

٢٠١٠ إزداد الوجود العسكري الصيني في الخليج, ورست السفن البحرية الصينية في دولة الإمارات ثم بعد ذلك تم تزويد الطائرات الصينية بالوقود في إيران وباكستان في طريقها الي تركيا, حيث كانت هذه اول مره تستضيف فيها ايران طائرات أجنبية منذ عام ١٩٧٩

, وفي نفس العام ٢٠١٠ تم عقد منتدي الأعمال الأول للصين ودول المجلس وذلك في محاولة للتفاعل الجماعي مع الصين في وتم عقده في دولة البحرين .

وعلي الجانب السياسي ازداد الحديث عن تحسين العلاقات بين الصين ودول مجلس التعاون وعن الشراكات الإستراتيجية؛ وفي زيارة ولي العهد السعودي في ذلك الوقت الامير سلمان بن عبدالعزيز الي بيجين في ١٤ مارس عام ٢٠١٤ قال اننا نشهد تحول العلاقه مع الصين الي علاقة شراكة إستراتيجية ذات أبعاد واسعه بما يخدم مصلحه بلدنا .

وفي عام ٢٠١٨ قام الرئيس الصيني بزيارة الي أبوظبي وتم الإتفاق علي إقامة شراكة إستراتيجية شاملة تركز علي العلاقات الإقتصادية, ونقل التكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والطاقه وذلك مع وجود جوانب عسكرية وسياسية للاتفاق وتعزيز التعاون العملي بين الجيشين في مختلف القوات المسلحة والتدريب المشترك .

ونلاحظ تجاوز التبادل التجاري بين دول الخليج والصين ١٩٠ مليار دولار عام ٢٠١٩ وذلك بنسبة ١١% من اجمالي التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون. ([3])

وتحاول الصين جاهدة لتطوير وتقويه علاقاتها الإقتصادية, و الأمنيه مع دول مجلس التعاون الخليجي وإثبات مكانتها الدوليه بقدرتها علي تسويه النزاعات بين دول الخليج فنجد علي مدي العقدين الماضيين توسعت العلاقات الإقتصادية والامنيه بينهم بشكل كبير وفي عام ٢٠٢٠ عملت الصين علي زيادة الفرص المربحه لشركاتها من خلال مشاريع البني التحتية الضخمه وسكك القطارات السريعه في المملكة العربية السعودية, وايضا استاد لوسيل في قطر بالاضافة الي أصبحت الصين أكبر شريك تجاري لدي مجلس التعاون الخليجي, حيث بلغ النشاط التجاري قيمة ٤,١٦١ مليار دولار أميركي وبذلك حلت الصين محل الإتحاد الأوروبي, كما ان الصين هي المستورد الأكبر للنفط الخام من دولة عمان وأصبحت الإمارات أكبر سوق تصدير وشريك تجاري لدي الصين في منطقه الشرق الاوسط وشمال أفريقيا وتستغل الصين اي فرصه لزياده تواجدها وتوسيع نفوذها في منطقه الخليج, فعلي سبيل المثال عند إنتشار فيروس كورونا قدمت العديد من المساعدات والإمدادات لدول الخليج وبشكل سريع وبهذا كسبت ثقه دول الخليج من خلال إستخدامها للقوة

٣ البراغماتية الاستراتيجية للدول الصغيره في علاقاتها مع الدول الكبري ص ١٧ ١٨ ,عماد منصور , المركز العربي للابحاث ودراسه السياسات.

الناعمه في المنطقة, وأثبتت أنها رائدة في الرعايه الصحيه علي مستوي العالم بعدما كانت هي مصدر انتشار الفيروس.

بالإضافة الي محاولاتها لإثبات دورها الأمني وذلك من اجل مصالحها في الخليج وإعتمادها المفرط علي الطاقه حيث يوجد قاعدة صغيرة لها في جيبوتي وذلك لمكافحه القرصنه في خليج عدن ودعم البرامج الانسانيه في افريقيا ,ايضا قامت بتصدير التكنولوجيا الدفاعيه حيث لجأت المملكة العربية السعودية في الماضي للوصول الي تكنولوجيا الصواريخ البالستية من الصين،

وقد حذر الكونجرس الأمريكي المملكة العربيه السعوديه من شراء الاسلحه من روسيا او الصين لأن وجود الصواريخ البالستية في السعوديه من الممكن أن يغير ديناميات القوي الإقليميه ويؤثر علي الدور الأمني الأمريكي في المنطقه بالإضافة الي ذلك تثير علاقه الإمارات مع الصين وتعاونها الدفاعي معها قلق واشنطن،

حيث كان من المفترض أن تقوم الإمارات بصفقه شراء مقاتله أف - ٥٣ من واشنطن, وتخشي الأخيرة من قيام الصين للحصول علي تقنيات حساسه في مقاتله أف -٥٣ ولهذا طرح الكونجرس الأمريكي, قانون مراقبة التعاون بين الصين والامارات ولكن قررت دوله الإمارت العربيه المتحدة تجميد الصفقه وقامت بشراء مقاتلات رافال من فرنسا وهذا يدل علي عدم خضوعها للضغوطات الأمريكية, التي سوف تؤثر علي علاقاتها مع الصين وان هذا الموقف يوضح تراجع هيمنة واشنطن كقوة كبري علي دول الخليج،

ولكن يبقي الدور الأمني الأمريكي هو الأكبر في منطقه الخليج العربي, حيث لديها قاعدة العديد الجوية في قطر والتي كان لها دور كبير في الإنسحاب من أفغانستان وفي دولة الإمارات العربية المتحدة لديها حضور في قاعدة الظفرة الجوية والتي دافعت عن الامارت ضد الهجمات الحوثيه في عام ٢٢٠٢.

ومن الصعب ان تحل الصين محل واشنطن بخصوص الدور الأمني في منطقه الخليج العربي ولكن من الممكن ان يكون لها دور أمني فعال علي المدي البعيد (٤)

ثانيا : الدوافع والمكاسب للعلاقات الخليجيه الصينيه :

لكلا من الصين ودول الخليج مكاسب من تطوير العلاقات بينهم فبخصوص دوافع الصين هو احتياجها المتزايد الي الطاقه حيث يمثل النفط تقريبا من ٠٢ الي ٥٢ في المئه من اجمالي استهلاكها الاساسي للطاقة, لذلك سوف يظل توريد النفط بالغ الاهميه لأمن الصين وايضا سيؤثر علي السياسه الخارجية الصينيه

٤ https://mecouncil.org/publication/

علي المستوي العالمي وبحلول عام ٢٠٠٠ أصبحت الصين تستورد ٧٠% من استهلاكها النفطي من دول الخليج العربي, بالإضافة إلي تحقيق مكاسب إقتصاديه كبيره نظرا للإستثمار في البنيه التحتية وتجارة السلع والخدمات مع دول الخليج.

وبخصوص دوافع دول الخليج للتعاون مع الصين هو رغبتها في تقليل الإعتماد الكلي علي الولايات المتحدة الأمريكية, وتري دول الخليج أن الصين بدايه لمستقبلها الاقتصادي, وتريد تنويع وتطوير علاقاتها مع القوي الصاعدة

أيضا الأمن البحري من المكاسب المشتركة بين الصين ودول مجلس التعاون حيث تساعد التصرفات الصينيه هذه الدول في تحقيق مصلحتها الوطنية كما أن الصين دوافع للإهتمام بالمنطقه البحرية خصوصا المنطقه الممتدة من المخرج الجنوبي لمضيق هرمز الي باب المندب وايضا مضيق ملقا الذي يعد الممر الاساسي للتجارة الخارجية للصين, لذلك علي الاخيره تأمين هذه المنطقه البحريه لتعزيز تجارتها الخارجيه وتحقيق مكاسب إقتصاديه كبيره ونظرا لأهمية هذه الطرق البحريه لدي كلا من الصين والدول الخليجيه تم إجراء إتصالات بشأن الحزام الاقتصادي, لطريق الحرير الجديدة وطريق الحرير البحرية في القرن الحادي و العشرين كما أجرت الصين تدريبات عسكرية مع ايران وتمارين لمكافحه الإرهاب مع السعودية, وتم اقامه مرافق لوجستية مثل الإتفاقيه مع جيبوتي في عام ٢٠١٦, ايضا بدأت مسارا بحريا مع قطر في عام ٢٠١٧ وكل ذلك يصب في مصلحه التجارة الصينية, وإقتصاد دول الخليج كما يخدم التنسيق البحري الصيني مع حلف الناتو مصالح دول مجلس التعاون في تأمين النقل التجاري ونجد في عام ٢٠٠٩ نشرت الصين قوات بحريه في خليج عدن وذلك بهدف حماية السفن من القراصنه الصوماليين .

كما يلعب النفط دورا هاما في تعزيز العلاقات الإقتصادية للبلدين , نظرا لإعتماد الصين عليه بشكل اساسي لنمو إقتصادها ومن المتوقع توصل دول المجلس الي إتفاق بشأن مشروع منطقه التجارة الحرة مع الصين وهو المشروع قيد التفاوض منذ عام ٢٠٠٤ حيث تم عقد جولات تفاوض كثيره من ذلك التاريخ وفي اثناء زيارة أمين عام مجلس التعاون الخليجي للصين في يناير ٢٠٢٢ تم التأكيد علي أهمية إستكمال هذه المفاوضات في أقرب وقت ممكن وإقامة منطقه تجارة حره بين الجانبين لان ذلك سوف يؤدي الي توسيع حجم التجارة بين الصين ودول المجلس [5].

بالإضافة الي حاجة الصين الي الأسواق الخليجية, وذلك لتسويق منتجاتها حيث يتميز الإنتاج الصيني بالوفرة وإنخفاض التكاليف و أصبحت اسواق الدول العربية أكثر جاذبية لقطاع الصادرات الصينية,

٥ البراغماتية الاستراتيجية للدول الصغيره في علاقاتها مع الدول الكبري ,عماد منصور , المركز العربي للابحاث ودراسه السياسات مرجع سابق،

وتشير بيانات وزارة التجارة الأمريكية الي أن الصين سوف تعتمد علي الأسواق الخارجية لتوفير ٨٠% من إحتياجاتها النفطية بحلول عام ٢٠٣٠ وذلك سيخلق فرصه كبيرة لزيادة حجم صادرات دول المجلس من النفط الي الصين.

وهناك محددات تفسر التقارب بين الصين والدول الخليجية مثل الإرادة السياسية نحو تطوير العلاقات من منطلق الكل رابح وتعد التجربة الصينية نموذج يحتذي به في مجال التحول الإقتصادي, والتنمية الشاملة لذلك تتعاون مع دول الخليج في إطار البحث عن شركاء في التنمية والتعاون ,وأيضا المكاسب المشتركة ويعد المحدد الإقتصادي في غاية الأهمية لبناء علاقات قوية بين الجانبين ,و هناك تشابه بين الصين ودول الخليج حول التصور المفترض للنظام الدولي وهو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية وتطرح الصين مفهوم الشراكات الإستراتيجية في اطار تعددي والتعاون مع الجميع بدون تمييز لتحقيق المصالح.

وعلي الجانب الآخر نلاحظ ان كل هذه المحاولات التي قامت بها الصين لتعزيز وتقويه علاقاتها مع دول الخليج ترتب عليها نجاحها بالوساطه بين كلا من السعوديه وإيران وحدوث المصالحه السعوديه الإيرانية, التي تم الإعلان عنها في ١٠ مارس عام ٢٠٢٣ وذلك بعد نزاعات عديدة بينهم أدت الي قطع العلاقات الدبلوماسية وهذا دليل قاطع علي ظهور قوي جديدة مؤثره في العلاقات الدولية و ان هذه المصالحه كان لابد من حدوثها لحدوث استقرار سياسي في المنطقه مما يخدم مصالح الصين ويزيد من علاقاتها الإقتصادية ويبرز دورها الامني.

بينما نجد انه لم يكن للدور الأميركي اي وجود في هذا الإتفاق مما يؤكد تراجع دورها في منطقه الخليج

وبخصوص تأثير هذه المصالحة علي مصالح واشنطن في الخليج العربي،

فمن المتوقع أن يكون لها تأثير إيجابي وسلبي في نفس الوقت فالجانب الإيجابي للإتفاقيه بين السعوديه وإيران يتمحور في حدوث إستقرار سياسي في المنطقه العربية, وهذا سوف يخدم مصالح واشنطن الإقتصادية كما ان الإقتصاد العالمي سوف يستفيد من هذا الإستقرار في الخليج العربي .

والجانب السلبي للمصالحه بين البلدين أنه يتمثل في تراجع قوة تأثير واشنطن في منطقه الخليج, وظهور قوي جديدة مؤثرة في العلاقات الدولية .

ثالثا :-تغيير رؤساء واشنطن وتأثير ذلك على الوجود الأميركي في المنطقه

أيضاً حدوث تغير في رؤساء واشنطن أثر بالسلب علي الوجود الأميركي في منطقه الخليج العربي, فتختلف سياسات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن

سياسات الرئيس الحالي جو بايدن،

حيث مع تولي الرئيس الأمريكي ترامب الحكم عام ٢٠١٦ كان هناك حضورأمريكي قوي في منطقه الخليج وخاصه المملكه العربيه السعوديه فتركزت السياسات الأمريكية في هذه الفتره علي حمايه إستقرار المملكه ضد اي عدوان وخاصه إيران فتم إعلان إدارة الرئيس الأمريكي ترامب عن الإنسحاب من الإتفاق النووي التي وقعه الرئيس الأمريكي اوباما في عام ٢٠١٥ بالإضافه الي إستمرار العقوبات الإقتصاديه علي إيران وإتباع سياسه الضغط الأقصي وكان كل ذلك يصب في مصلحه السعوديه وتأمينها من اي هجمات ايرانيه ,ايضا اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الفتره بمكافحه الإرهاب وتعزيز الشراكات بين دول الخليج،

ولكن عند تولي الرئيس الأمريكي جو بايدن الحكم بدأ حدوث تراجع للحضور الأمريكي في المنطقه والتركيز علي دول قارة اسيا وبالتحديد دوله روسيا والصين بإعتبارهما قوتين متنافستين في النظام الدولي،

فتم الإعلان عن تخفيض الوجود العسكري وإستخدام القوه الناعمه بدلا من من التورط العسكري في المنطقه وتعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الانسان ,و إعادة العمل بالإتفاق النووي مع ايران ولكن الأخيره رفضت الشروط التي فرضتها واشنطن .

ونري ان السياسات المتغيره أثرت علي الحضور الأمريكي في الخليج العربي ففي فترة الرئيس الأميركي ترامب كان لا يوجد مخاوف في المملكه العربيه السعوديه بشأن ايران بسبب الوقوف الأمريكي بجانبها ولكن مع مجئ الرئيس الأمريكي بايدن وإعلانه بعدم الإنخراط العسكري المباشر وتراجع الوجود العسكري، اثار مخاوف وقلق دول الخليج وبالتأكيد قاموا بالبحث عن قوي جديدة لحمايه أمن وإستقرار المنطقه وخير دليل علي ذلك قيام السعوديه

بوساطه صينيه بالإتفاق مع دوله ايران لضمان أمن وإستقرار دولتها خاصه بعد إعلان إدارة الرئيس الأمريكي الحالي بايدن عن عودة الإتفاق النووي مع إيران وتراجع الوجود العسكري الأمريكي لذلك كان من الضروري قيام السعوديه بهذه الخطوة الهامه الخليج،

ولكن علي الجانب الآخر يزداد تواجد الصين فى الخليج, وذلك بسبب نموذج حكمها السلطوي الذي لا يتأثر بحدوث تغيير في القادة ((6

رابعا : سيناريوهات التقارب الصيني وتأثيرها على الوجود الأميركي في منطقه الخليج العربي:

٦ https://www.independentarabia.com/node/٣٩١

علي الرغم من نجاح محاولات الصين في إثبات حضور قوي في الخليج, وإبراز دورها كقوي مؤثرة في العلاقات الدولية بتحقيق المصالحه السعوديه الإيرانيه إلا أنه لا يمكن القول انه سوف يحدث تراجع بشكل كبير لدور واشنطن الفعال سواء أمنيا او إقتصاديا لأن دول الخليج العربي, تعتمد عليها في كثير من القضايا وأن قيامهم بتعزيز علاقاتهم الدوليه مع حلفاء جدد وقوي مؤثره علي الصعيد الدولي لا يعكس تقليل إعتمادها علي واشنطن لأن علي الدول ان تكون العديد من التحالفات مع دول عديدة وذلك لضمان استقرار دولتهم سياسيا وإقتصاديا .

ومن المتوقع

١- أن تعمل إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن علي زيادة تواجدها في المنطقه خشية من تزايد قوة الصين وتأثيرها الفعال في حل الصراعات والنزاعات بين العديد من الدول مستقبلًا لأن بالفعل هناك قلق كبير في واشنطن من صعود الصين كقوي مؤثرة في العلاقات الدولية خاصه مع كونها ثاني أكبر قوه إقتصاديه عالميا .

٢- وهناك أبعاد عده متوقع أن تنتج عن تطور العلاقات الخليجية الصينيه وذلك علي المستوي الإقليمي والعالمي :

- أن تقوم دول إقليمية اخري بالتفاعل بشكل إيجابي مع الصين مما يزيد من النفوذ السياسي للصين في المنطقه العربيه .

- حضور الصين في منطقه الملاحه البحريه الخليجية, قد يؤدي إلي زيادة التنافس الدولي على تلك المنطقه ,ايضا سوف يؤثر سلبيا علي الملاحه الدوليه هناك .

- علاقات دول الخليج مع الصين سوف ينعش السوق النفطية الخليجية ومن بعده السوق العالمية بسبب الطموحات التجارية العالميه للصين .

-و يوجد محددات من الممكن أن تؤثر سلبيا علي تطور العلاقات الخليجية الصينيه وهو مستقبل الحضور الأمريكي في المنطقه ومدي جديته في التخلي والتراجع عن منطقه الخليج, ايضا من ضمن المحددات التي تعوق تطور العلاقات بين دول الخليج والصين هو مدي إمكانيه الصين وقدرتها علي ملء الفراغ الأمني للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقه الخليجيه[٧])وفي ظل ما سبق

٣- من الممكن إستمرار توسع العلاقات الأمنية والعسكرية ولكن بوتيرة أقل عن الصفقات التجارية التي هي أساس الشراكه الإستراتيجية, وسوف يستمر تعاون الصين ودول مجلس التعاون الخليجي في تأمين طرق الطاقة والتجارة مثل المحيط الهندي وخليج عدن والخليج العربي ,ايضا البحر الأحمر لان دول المجلس تهتم بالمبادرات الصينيه الأمنية خاصه بعد الإعلان عن سياسة واشنطن الجديدة وسوف تنجح الصين في ذلك والدليل هو نجاحها بالوساطة بين السعودية وإيران

٧ https://democraticac.de/?p=٧٤٠٦٩

وتحقيق المصالحه بينهم بعد انقطاع دبلوماسي كبير .

٤- و أن يقوم التخطيط الإستراتيجي لدول مجلس التعاون بالتوفيق بين متطلبات أمنية وأخري إقتصادية وذلك في حاله قيام الجانبين لتوسيع إستثماراتها في منشآت حساسة مثل المجالات العسكرية والأمنية وشراء الأسلحة, حيث سوف تصبح هذه أكثر أهمية إءا تصاعد التنافس الأمريكي الصيني علي دول الخليج العربي, وذلك سيتطلب قدرات دبلوماسية لدول المجلس في فرضها إستقلالها لتحقيق توازن بين القوتين في ظل هذا التنافس ولكن هذه علاقة معقده بكيفية التوازن بين نجاح علاقاتها مع كل من الصين وواشنطن حيث ظلت الاخيرة عقود لتعليم دبلوماسيها ومؤسساتها كيفية التفاعل مع التنافسات الاقليمية وانعكاساتها علي الامن الاقليمي ,وأيضا تأثير التنافس في العلاقات مع جميع القوي العظمي [8]

الخاتمة :

نجحت الصين في تعزيز علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي, وإثبات حضور مؤثر في العلاقات الدولية بتحقيق المصالحه السعوديه الإيرانية, وذلك لم يكن متوقع أن تقوم الصين بهذه الخطوة بالرغم من حاجة الصين الي حدوث إستقرار سياسي داخل المنطقة العربية لهذا تعد المصالحة بين السعودية وإيران بمثابة تنبيه لواشنطن لمراجعة سياساتها الخارجية تجاه دول الخليج والنظر في تخفيض الوجود العسكري الأمريكي هناك , ونلاحظ أن كلا من الجانبين(دول مجلس التعاون الخليجي, الصين) مستفاد من حدوث هذا الإستقرار السياسي لتحقيق إنجازات إقتصادية في بلدانهم وتعزيز التبادل التجاري أيضا من أجل مبادرة الحزام والطريق, لتأمين المنطقه ضد اي هجوم من الممكن أن يحدث بين كلا من السعوديه وإيران.

وحدوث تطور في العلاقات بينهم في المجالات الإقتصادية والأمنية والعسكرية يدل علي مدي قدرة الصين في تحقيق أهدافها ومخططها بأن تصبح دولة متقدمه متوسطه المستوي وذلك بحلول عام ٢٠٥٠ وإلي قوة عظمي علي مستوي الولايات المتحدة الأمريكيه عام ٢٠٥٠.

وفي النهاية يمكننا توضيح أن دول الخليج لا تريد ان تقيم علاقة وثيقه بدولة علي حساب الاخري أو ان تصبح الصين بديله للولايات المتحدة الأمريكية, ولكن تريد إيجاد مستوي متوازن من التكافؤ الاستراتيجي وذلك من اجل الحفاظ علي مكتسباتها التنموية وتحقيق التنمية المستدامة والإستقرار والأمن للمنطقة .

٨ البراغماتية الاستراتيجية للدول الصغيره في علاقاتها مع الدول الكبري ,عماد منصور , المركز العربي للابحاث ودراسه السياسات مرجع سابق،